

مدير مستشفى الثورة العام بصنعاء:

المستشفيات الخاصة تحارب المستشفيات العامة وتزيد أعباءها

يجري حالياً تنفيذ مشروع مبنى المركز النموذجي للطوارئ والمركز الجراحي التخصصي

صنعاء/سبأ:

قال مدير هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء الدكتور أحمد قاسم العنسي، أن المستشفيات الخاصة باتت تزيد الأعباء على المستشفيات العامة، بدلاً من تخفيفها.

وأوضح الدكتور العنسي في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) «أصبحنا نحارب من قبل المستشفيات الخاصة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، سواء باستقطاب الكادر المؤهل من الأطباء والممرضين نتيجة الظروف المادية، أو بتحميلنا أعباءهم ومشاكلهم».

وقال مدير الهيئة: «يزدحم مرضى المستشفيات الخاصة أمام غرف العناية المركزة وأصبحت المشكلة والكارثة في المريض الذي يصل إلينا مباشرة ويحتاج لعناية مركزة».

وأشار الدكتور العنسي إلى أن المستشفيات الخاصة تحيل للمستشفى حالات مرضية كثيرة سواء بعد وصولها لمرحلة متأخرة غير قابلة للعلاج أو تكون قريبة من الوفاة، أو بنفاذ مال المريض.



أحمد قاسم العنسي

متوفرة في المستشفيات الأخرى مثل جراحة القلب ووزارة الكلى والمفاصل وعمليات الشكبة. وأضاف العنسي أنه لولا دعم الدولة لما تمكن المستشفى من تغطية تكاليفه، مشيراً إلى أن المبلغ الزهيد الذي يدفعه المريض يشمل قيمة الغذاء والملابس والدواء والإقامة والأدوية والمستلزمات التي تستعمل في العمليات والكادر والضيافة وما يدفعه المرضى في الوقت الراهن لا يصل إلى ما بين 20 و 30 بالمائة، كما أنه يتم إعفاء الحالات الفقيرة وغير القادرة من الدفع.

حلول الإشكاليات والعوائق اعتبر الدكتور العنسي أن أبرز المشاكل التي يواجهها المستشفى الازدحام الشديد وعدد الحالات التي تصل فوق طاقة أي مستشفى، وبحسب إحصائية المستشفى فإن أعداد المرضى المترددين على المستشفى في العام 2007م ارتفعت ثلاثة أضعاف العام 2000م.

ونوه مدير الهيئة بجهود القيادة السياسية ووزارتي المالية والصحة العامة والسكان ومتابعاتهم أولاً بأول لما يجري بالمستشفى معتبراً أنها تعطي دفعات مهمة جداً لتطوير المستشفى وتجعله يحافظ على تميزه.

وقال العنسي: «يكفي المستشفى فخراً أن أي كارثة تحدث في البلد من حضرموت إلى مأرب تأتي لمستشفى الثورة فمثلاً حادث السياح الأسيان أسعف للمستشفى بعد التفجير، وإيضاً حادثه حضرموت الأخيرة للسواح البلجيكيين فخلال 25 دقيقة على الحادثة كان أول طبيب على الطائرة الهيلوكبتر وفي خلال ثلاث ساعات تقام من حضرموت إلى مستشفى الثورة».

وفيما يخص مستشفى الزبيري بصنعاء القديمة أشار الدكتور العنسي إلى أن علاقة الهيئة بمستشفى الزبيري بدأت على أساس توجيهات بالضم، لكن قرار مجلس الوزراء جاء بالربط، وقال: أن الكلمتين تختلفان فكلمة ربط جعلته

وحول الأخطاء الطبية وعقوباتها يقول الدكتور أحمد العنسي «تم إنشاء لجنة للمتابعة والتقييم بالمستشفى وتتكون من ستة أطباء أساتذة في اختصاصات مختلفة بحيث تعرض عليها أي شكاوى أو أخطاء من داخل المستشفى، كما أن العديد من القضايا تحال إلى اللجنة من المحاكم والنيابة ووزارة الصحة والمستشفيات الخاصة وهذه اللجنة مؤقته إلى أن يتم إنشاء المجلس الطبي التخصصي التابع لوزارة الصحة العامة والسكان».

وعن أشد العقوبات على الأخطاء الطبية قال الدكتور العنسي «هناك أطباء فصلوا مثلاً في عام 2004م تم فصل طبيب، وهناك إنذارات وقرض تعويضات مالية على بعض الأطباء والبعض يتخذ قرارات بإعادتهم تحت التدريب بالنسبة لأطباء البورد العربي»، وأضاف أن ذلك أدى إلى تحسين الأداء بشكل كبير.

وفيما يتعلق بالكادر الطبي الذي يشغل معظم المستشفيات الخاصة يرى مدير عام هيئة مستشفى الدكتور أحمد قاسم العنسي أن أهم ما يميز به المستشفى غير هو كادر الأطباء والتدريب المؤهل والجامعي الذين يشكلون حوالي 10 بالمائة من الكادر الطبي في الجمهورية اليمنية، وقال «يعتبرون من أفضل الاستشاريين والاختصاصيين في الجمهورية وهذا الكادر هو الذي يشغل بقية المستشفيات الخاصة بالذات»، كما أنه يميز في التدريب المستمر لكادره وبالأجهزة والإمكانات التي لا تتوفر في أي مكان آخر في الجمهورية.

وبات المستشفى أحد أهم مراكز التدريب للمجلس العربي للاختصاصات الطبية (البورد العربي) وبحسب الدكتور العنسي فقد اعتمد المستشفى من قبل المجلس كمركز إقليمي للامتحانات، وحصل العام الماضي 2007م على شهادة المركز الامتحاني الأول في الوطن العربي، لهابك عن كونه المرجعية الطبية الأولى في اليمن، وكذا مساهمته الكبيرة لتدريب جميع الكوادر في الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة وفي جميع الاختصاصات الطبية.

وبخصوص أسعار المستشفى يرى الدكتور العنسي أن أسعار المستشفى رخيصة ومرضية عند مقارنتها بالخدمات التي تقدم، لأن المستشفى يوفر الخدمات التي معطلها لا تتواجد في أي مستشفى حكومي أو أهلي.

وقال أنه بحسب قانون إنشاء هيئة مستشفى الثورة فإن المواطن يتحمل جزءاً من التكاليف لا تزيد على 30 في المائة، مقابل تقديم خدمة مميزة تكون غير



أسعار المستشفى رمزية مقارنة بالخدمات المقدمة

وبالتالي سيخفف أيضاً على المرضى مشقة المجيء إلى صنعاء. كما أشار الدكتور العنسي إلى أن العام 2008م سيشهد بدء علاقات قوية مع جمهورية مصر الشقيقة وذلك بإبعثات الكادر اليمني للتدريب، لافتاً إلى أن هناك موافقة مبدئية من معهد ناصر المصري أحد أهم المراكز الطبية في الشرق الأوسط على التوأمة، كما ستوقع اتفاقية قريبا مع بلجيكا، وأن المستشفى يناقش مع السفارة الأسبانية استقدام وفود لأول مرة في اليمن.

وأفاد الدكتور العنسي أنه يجري حالياً تنفيذ مشروع مبنى مركز نموذجي بالمواصفات العالمية للطوارئ وكذا مبنى لمركز جراحي تخصصي الأول من نوعه في اليمن ومن المتوقع افتتاحه خلال الأشهر القادمة، لافتاً إلى أنه سيتم جمع غرف العناية المركزة العشر في مبنى واحد بدلاً من توزيعها على مباني المستشفى.

يكون تحت قطاع الوحدات الإدارية في وزارة المالية التي لها إستراتيجية وخطط ونظام ولوائح أخرى.

وأضاف: نحن نحاول ونطمح أن نتحول كلمة ربط إلى ضم أو دمج ليبدل الزبيري ضمن الوحدات الاقتصادية في وزارة المالية، وذلك بهدف أن تكون الإجراءات القانونية أسهل للمستشفى، مشيراً إلى أن بالرغم من ذلك شهد مستشفى الزبيري مؤخرًا تحسناً ملموساً في الكادر والخدمة المقدمة ونوعيتها عند المقارنة بالوضع السابق.

وقد كشف الدكتور العنسي في حديثه عن خطة للهيئة لفتح فروع لها في معظم المحافظات تبدأ بمحافظتين توفر فيها خدمات المستشفى بحيث تتم عملية غربه للمرضى ولا يأتي إلى صنعاء إلا الحالات الكبيرة والمعقدة جداً،

مصحو امتحانات الثانوية العامة ينهون إضرابهم

11 ربيلاً قبل خمس سنوات إلى 25 ربيلاً العام الماضي. ومن 25 ربيال إلى 32 ربيال هذا العام.

شار حول الآلية التي يجري بموجبها تصحيح الدفاتر والقيمة المقررة لكل دفتر إلى مجموعة من الضوابط لتقدير الدرجات منها اعتماد 750 دفترًا كحد أعلى تستطيع اللجنة الواحدة إنجازها في اليوم الواحد و350 دفترًا كحد أدنى، موضحاً أن اللجنة الواحدة تتكون من 6 مقدرين و3 مشرفين.

يذكر أن عدد العاملين في تقدير درجات اختبارات الثانوية العامة لهذا العام بلغ (1493) مقدر درجات يعملون في كتنترولات أمانة العاصمة، تعز، إب، حضرموت، عدن يعمل معهم من الفنيين 124 موظفًا، وفي تصحيح امتحانات الشهادة الأساسية عمل 2112 شخصاً منهم 1617 مقدر درجات ومشرفون و265 عاملاً.

ليصل إجمالهم في الشهادتين إلى (3729) عاملاً.

وأكد مرشد العجي - نائب مدير عام الامتحانات بوزارة التربية والتعليم استئناف المدرسين العاملين في تقدير الدرجات أعمالهم بعد يومين من الإضراب وأواخر يوليو الماضي. مشيراً إلى أن موضوع زيادة مخصصات المصححين كان محل بحث الوزارة قبل عملية الإضراب.

وكان أكثر من (1600) مدرسة عاملاً في تصحيح اختبارات الثانوية العامة في اليمن نفذوا أوامر يوليو الماضي إضراباً مفتوحاً عن التصحيح، مطالبين بزيادة مخصصاتهم.

وذكر مرشد العجي إنهم رفعوا قيمة تصحيح الدفتر الواحد من 123 إلى 177.99 ريالاً.

وأوضح التقرير أن أعداد النساء العاملات في الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص والمختلط، لا يتجاوز 17.79 بالمائة من إجمالي عدد الموظفين.

وبيّن التقرير أن المرأة لم تحظ بالتواجد السياسي المناسب إلا في خمسة أحزاب من بين 22 حزبا وتكويناً سياسياً يعمل في اليمن حيث وصلت إلى مناصب قيادية رفيعة فيها.

وأشار الدكتور العنسي إلى أن الفريق الطبي السعودي يجري عمليات قلب مفتوح بمعدل 4 إلى 9 عمليات و4 إلى 6 عمليات قسطرة علاجية وتشخيصية بمعدل يومي. لافتاً إلى أن فريق من الكوادر الطبية اليمنية يشارك في تلك العمليات المعقدة.

مشيراً إلى أن الفريق الطبي السعودي برئاسة البروفيسور هويدا بنت عبيد الغنامي كبيرة استشاريي جراحة التشنوهات الخلقية في قلب الأطفال في مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز ستمت زيارته حتى 25 أغسطس الجاري لإجراء تلك العمليات.

وأتى الدكتور العنسي على الدعم السخي الذي يقدمه الأمير سلطان بن عبدالعزيز لهذه البعثة الطبية، مؤكداً أنها تعكس علاقات الاخوة والقربى بين البلدين الشقيقين تحت رعاية فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

تسجيل (130) حالة وفاة نتيجة العنف ضد المرأة اليمنية

الفقر والامية والعادات الاجتماعية مسؤولة عن ممارسة العنف ضد المرأة



صنعاء/متابعات:

سجلت الأجهزة الأمنية في اليمن وقوع 2694 اعتداء على النساء في اليمن خلال العام الماضي 2007م، في قضايا مختلفة متدرجة من القتل إلى الاعتداء الجسدي.

وتقول إحصائيات رسمية لوزارة الداخلية أن 130 امرأة توفيت جراء تلك الاعتداءات، منهن 88 قاضين في جرائم قتل عمد و 24 في قتل غير عمد.

كما ذكرت الإحصائيات أن جرائم الاعتداء على النساء خلفت خلال نفس العام 970 إصابة وان من بين الضحايا 354 من الفتيات الصغار.

وتحمل الدراسات الخاصة بوضع المرأة في اليمن الفقر والامية، والعادات الاجتماعية مسؤولة ممارسة العنف ضد المرأة اليمنية والتي تأخذ أشكال عدة بما فيها الاستغلال السياسي لها في الانتخابات من قبل الأحزاب.

ويحتل الزواج المبكر رأس قائمة الممارسات ضد المرأة والذي يتسبب بمشاكل ذات أوجه اجتماعية وصحية وإنسانية عديدة، وينتقد عدد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان عدم وجود قانون صريح يجرم زواج الفتيات الصغار.

ويقول تقرير حديث صادر عن مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء أن نحو 52٪ من الفتيات اليمنيات تزوجن دون سن الخامسة عشرة خلال العامين الأخيرين، مقابل 7٪ من الذكور.

فيما تصل نسبة حالات زواج الطفلات إلى 65٪ من حالات الزواج، منها 70٪ في المناطق الريفية.

وكشف التقرير عن فجوة عمرية كبيرة بين الزوجة والزوج، تصل في بعض الأحيان إلى حالات يكبر فيها الزوج زوجته بنحو 56 سنة.

وتتنازل عدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة

في اليمن لمواجهة حدة الثقافة المنتشرة في أوساط المجتمع والتي تنظر إلى المرأة نظرة دونية.

ويقول التقرير حديثاً لمركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان أن المرأة اليمنية ما زالت تعاني الكثير من المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية والرياضية مقارنة بأوضاع المرأة في الوطن العربي.

وأوضح التقرير أن أعداد النساء العاملات في الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص والمختلط، لا يتجاوز 17.79 بالمائة من إجمالي عدد الموظفين.

وبيّن التقرير أن المرأة لم تحظ بالتواجد السياسي المناسب إلا في خمسة أحزاب من بين 22 حزبا وتكويناً سياسياً يعمل في اليمن حيث وصلت إلى مناصب قيادية رفيعة فيها.

أخي المواطن أختي المواطنة: البحر خلال موسم الأعاصير لا يرحم ولا يعرف سباح ماهر أو غوص... فالرياح أقوى والموت أسرع